# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/06/2012

## الوقاية من التعذيب بشمال إفريقيا

# تحديات كبرى لتقوية ضمانات حقوق الإنسان وإعمال آليات العدالة الانتقالية

أوصى المشاركون في الندوة الإقليمية حول موضوع « الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية بشمال إفريقيا»، التي اختتمت أشغالها، نهاية الأسبوع المنصرم، بضرورة اعتماد عدالة انتقالية كمرحلة ضرورية للمصالحة مع الماضي مع ضمان عدم تكرار ماضي انتهاكات حقوق الإنسان.

وأكد المشاركون على ضرورة التنصيص في الدستور على أهم مبادئ حقوق الإنسان وكذا منع وتجريم أي شكل من أشكال التعذيب (الجسدي والنفسي)، داعين إلى اعتماد إجراءات وتدابير قانونية وخاصة على مستوى المسطرة الجنائية والإجراءات الجزائية من أجل تفعيل مناسب للتجريم وإنزال العقوبة بالفاعلين والمشاركين وإحداث آلية وطنية لتتبع ومراقبة ومناهضة التعذيب عبر أعضاء مؤهلين ومستقلين.

وكان المندوب الوزاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة،أكد السبت الماضي بالرباط أن التحولات السياسية والانتقالات الديمقراطية التي تعرفها بلدان شمال إفريقيا، قد طرحت تحديات كبرى بخصوص تقوية ضمانات حقوق الإنسان والنهوض بها وإعمال آليات العدالة الانتقالية.

وأوضح محجوب الهيبة في كلمة افتتح بها أشغال ندوة إقليمية حول موضوع « الوقاية من التعذيب في سياق الانتقالات الديمقراطية بشمال إفريقيا» أن هذه التحديات المطروحة على مختلف الفاعلين والمعنيين من حكومات ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني، تهم تقوية ضمانات حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال إعمال آليات العدالة الانتقالية التي تتيح إمكانات العمل في اتجاهين متناسقين.

وأبرز في هذا السياق أن الأمر يتعلق بالعمل من أجل ضمان المصالحة الوطنية كهدف استراتيجي للأطراف المعنية وذلك بمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، مع وضع ضمانات بعدم تكرار تلك الانتهاكات وخاصة منها التعذيب.

وأشار الهيبة إلى هذه التظاهرة الإقليمية، التي تنظمها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجمعية الوقاية من التعذيب، تشكل مناسبة لتعميق التفكير وتجديد النقاش التفاعلي بين الأطراف المعنية وتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال الوقاية من التعذيب.

وأوضح المندوب الوزاري أن القيمة المضافة لهذه الندوة تتمثل في كونها تحمل في طياتها طابع الخبرة والتجربة والحوار للتعريف بالآليات والمداخل الممكنة لتعزيز الإصلاحات الكفيلة بالوقاية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بشكل عام، والتعذيب على وجه الخصوص، مع التركيز على الآليات الدولية ذات الصلة ودعم النزام الدول المعنية بها وبالإصلاحات المؤسساتية المتعلقة بملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

واستعرض الهيبة، بالمناسبة، تجربة المملكة المغربية في مجال العدالة الانتقالية التي انخرط فيها المغرب منذ نهاية التسعينيات والتي توجت بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة كمبادرة شجاعة لقراءة صفحة الماضي واستخلاص العبر من أجل توطيد البناء الديمقراطي لدولة الحق والقانون.

وأشار المندوب الوزاري إلى أن هذه التجربة تميزت باعتماد مقاربة تشاركية مكنت من تقييم وضعية ممارسة حقوق الإنسان في الماضي، قبل أن تقدم تقريرا تضمن العديد من التوصيات والاقتراحات الرامية إلى نهج إصلاحات مؤسساتية وتشريعية لضمان عدم تكرار ما جرى.

ومن جهة أخرى، شدد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان على أن دينامية الإصلاحات والأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة بفضل المشروع المجتمعي الحداثي الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس، القائم على توطيد دعائم دولة الحق والقانون، مكنت من مواصلة تأهيل المنظومة المؤسساتية الكفيلة بتعزيز وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان، واعتماد قواعد وآليات الحكامة الجيدة.

وأوضح في هذا الصدد أن أهم مرتكزات محاور هذا الإصلاح المندرج، قد انصبت على إحداث وإنشاء عدة مؤسسات وآليات لحقوق الإنسان والحكامة الجيدة.

وأضاف أن الخطاب الملكي السامي لـ9 مارس 2011 شكل لحظة مفصلية ضمن مسار الانتقال الديمقراطي بالمغرب، إذ رسم محددات ومرتكزات الإصلاح المؤسسي العميق والشامل من خلال الإعلان عن مراجعة دستورية.

وأشار في هذا السياق إلى أن الدستور الجديد الذي تم اعتماده عبر استفتاء حر ونزيه ووفقا لمنهجية تشاورية قد أعاد التأكيد على تشبث المملكة بقيم ومبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وذلك بتكريسه لسمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية وبمنع جميع أشكال التمييز وتجريم التعذيب وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان).

ومن جهته، نوه إدريس الجزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعلاقة النموذجية التي تربط المغرب بجمعية الوقاية من التعذيب والتي تجسدت على أرض الواقع من خلال تنظيمهما المشترك لورشة عمل حول إعمال البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فبراير 2009 ومؤتمر رفيع المستوى حول دور المؤسسات الوطنية في الوقاية من التعذيب بإفريقيا في شتنبر 2011.

وأشار إلى أن المملكة شهدت خلال الفترة الفاصلة بين هذين اللقاءين تطورا ملحوظا في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، مشيرا، في هذا السياق إلى المصادقة على الدستور الجديد الذي يعد ميثاقا حقيقيا للحقوق والحريات.

وأبرز الجزمي في هذا الصدد الثراء الكبير الذي ميز المشهد المؤسساتي الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حيث نص القانون الأسمى على دستورية عدد من آليات حماية حقوق الإنسان من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والحكامة الجيدة والتقنين مثل الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة أو السهر على استقلالية العدالة كالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما أشار إلى أن الدستور الجديد منح المجلس الوطني لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة وعمل على تعزيز استقلاليته وسلطاته، حيث أضحى يضطلع بدور محوري في مجال التحكيم من خلال تلقي الشكايات الخاصة بخروقات حقوق الإنسان وبحثها.

وشدد مارك طوموسن الكاتب العام لجمعية الوقاية من التعذيب وفرج فنيش رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، من جهتهما، على أهمية وجودة تعاون هاتين المؤسستين مع المملكة المغربية من أجل توطيد حقوق الإنسان، منوهين في هذا السياق بالتطورات المهمة التي قطعها المغرب في هذا المجال.

وتسعى الندوة الإقليمية إلى مواكبة الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية التي انخرطت فيها دول شمال إفريقيا من خلال توفير إطار لتبادل وتقاسم التجارب المقارنة والوقوف عند الممارسات الفضلى ذات الصلة بالموضوع، مع التركيز على إمكانيات تقوية وتدعيم الإصلاحات للوقاية من وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب، مع توجيه اهتمام خاص إلى الآليات الدولية المتعلقة بمنع التعذيب والوقاية منه.

كما تروم تحسين ترجمة المعايير الدولية الخاصة بهذا المجال إلى سياسات وطنية ملموسة للوقاية من التعذيب بهدف دعم النزام الدول بالإصلاحات المؤسساتية اللازمة للوقاية من التعذيب، بما في ذلك ملائمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المجال.

ومن جهة أخرى، يتطلع المنظمون من خلال برنامج هذه الورشة الإقليمية إلى تحسين التعاون بين دول شمال إفريقيا ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة ولاسيما مع لجنة مناهضة التعذيب والهيئات المنبثقة عن البروتوكول الاختياري والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقرر الخاص المعني بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار الانتهاكات وتشجيع زيادة الالتزام بالبروتوكول الاختياري والتصديق عليه وتنفيذه.

وشارك في هذا اللقاء الدولي ممثلون عن الهيئات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا ومصر، وخبراء هيئات وآليات الأمم المتحدة وخبراء ، وممثلون عن جمعيات ومنظمات غير حكومية دولية متخصصة في حقوق الإنسان ولاسيما الوقاية من التعذيب، إلى جانب باحثين وأكاديميين مرموقين.

وتضمن برنامج عمل الندوة الإقليمية، التي تظهر على مدى يومين، ثلاث جلسات عمل تتمحور حول « معالجة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي عبر آليات العدالة الانتقالية»، و«الإصلاحات الدستورية والتشريعية»، و«الوقاية من التعذيب بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والآليات الوطنية».

### بشأن مشروع القانون المتعلق بالضمانات الممنوحة للعسكريين

# رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان يفرق أعضاء لجنة الدفاع الوطني

الرباط عبد الصمد بنعباد

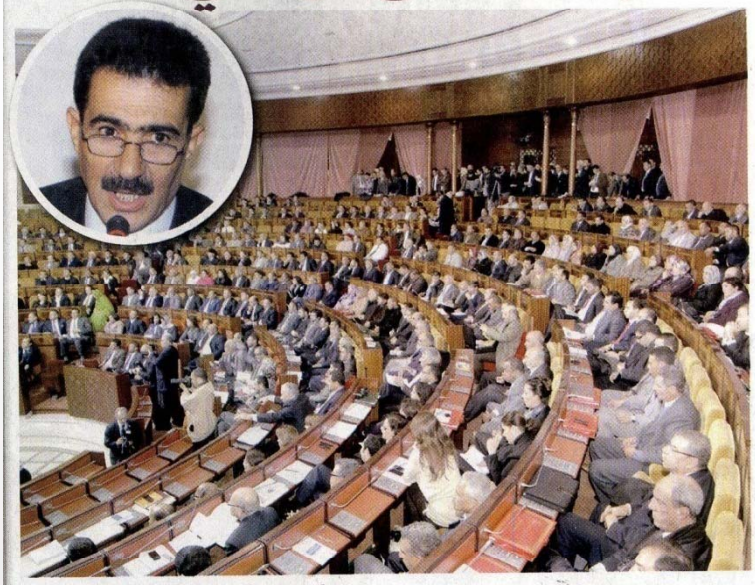

خلف الرأي الاستشاري الذي قدمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بخصوص مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، تباينا في مواقف الفرق البرلمانية.

ففي الوقت الذي لجأت فيه أحزاب المعارضة إلى المجلس من أجل إبداء الرأي، قلل عدد من أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني من أهمية الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أن مجلس النواب قام بواجبه.

وقال خالد بوقريعي، عضو لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب المغربي، إن «الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يعني في شيء أعضاء ومكونات لجنة العدل والتشريع، على اعتبار أن النواب تحلوا بالمسؤولية وهم يسجلون مواقفهم من القانون».

وتابع خالد بوقريعي، عضو لجنة الخارجية والدفاع الوطني، في تصريح لـ «الخبر»، بالقول: «لم ننتظر أن يقول المجلس الوطني رأيه حتى نحدد موقفنا من القانون، لقد كنا كبرلمانيين واضحين بخصوص الموقف من القانون؛ وهو ما عبرنا عنه في ساعته وحينه».

وأضاف خالد بوقريعي، النائب عن حزب العدالة والتنمية: «لقد طالبنا الحكومة منذ اللحظة الأولى لطرح القانون بتدقيق المادتين 7 و8 منه؛ وهو ما ذهب إليه في ما بعد الرأي الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد طلب من فرق المعارضة».

واعتبر بوقريعي أن من «حق المجلس الوطني لحقوق الإنسان إبداء رأيه الاستشاري في القضايا المعروضة عليه، وهو ما قام به في قضية مشروع القانون رقم 01.12 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة لعسكريي القوات المسلحة الملكية، باعتبارها مؤسسة حكامة أقر الدستور لها بإبداء الرأي».

وأوضح المتحدث ذاته أن «مسألة إبداء الرأي لا تعني بأي حال من الأحوال التدخل في اختصاص الهيأة التشريعية، لأنه ببساطة ليس من حق المجلس القيام بهذا الفعل».

وشدد بوقريعي على أن «أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني ينتظرون من الحكومة «تدقيق» الفقرات المثيرة للجدل في مشروع قانون 01.12 من أجل الانتقال إلى المرحلة التالية في العمل التشريعي».

نفس الموقف عبر عنه نواب برلمان ضمن أحزاب التحالف الحكومي، حيث شدد برلماني من حزب التقدم والاشتراكية، فضل عدم الكشف عن هويته، على أن الحكومة ملزمة بالتجاوب بشكل إيجابي مع ملاحظات أعضاء اللجنة، خاصة من خلال توضيح غموض بعض فقرات مشروع القانون».

وتابع عضو فريق التقدم الديمقراطي: «نحن في اللجنة سجلنا موقفنا منذ البدء بضرورة انسجام أي قانون مع روح الدستور التي تقوم على المسؤولية والمحاسبة، والذي كان تعبيرا دقيقا عن مدى رغبة المغاربة جميعا في الانتقال إلى الأمام». وجدد المتحدث نفس موقف زميله في اللجنة من خلال التأكيد على الطبيعة الاستشارية لرأي المجلس الوطني لحقوق، مشددا على الإضافة التي مثلها هذا الرأي «الذي زكى توجهات نقاش اللجنة».

وتابع المتحدث نفسه، في تصريحه لـ «الخبر»، أن «الدستور الحالي كان متقدما، وعلى جميع القوانين المضي في نفس اتجاه الدستور، خاصة في ما يتعلق بما هو حقوقي؛ وعليه مازلنا ننتظر أن توضح الحكومة الغموض الذي طرحته بعض فقرات القانون».

وكان «الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان» قد اقترح ضرورة استحضار روح دستور 2011 من خلال «ربط انعدام المسؤولية الجنائية تنفيذا لأوامر داخل التراب الوطني باحترام قواعد الدستور وضمانات حقوق الإنسان، والا يتضمن الأمر أي سلوك يتنافى مع القانون الدولي والمعايير الأممية لاستعمال القوة العمومية».

ودعا إلى مراعاة الدستور الجديد الذي يقضي بضرورة احترام المسؤولية مع المحاسبة، حيث يشير الدستور المغربي في الفصل 37 منه إلى أنه «على جميع المواطنين والمواطنات احترام الدستور والتقيد بالقانون، ويتعين عليهم ممارسة الحقوق والحريات التي يخولها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة التي تتلاءم فيها ممارسة الحقوق بالنهوض بأداء الواجبات».

Aujourd'hui Le Maroc

*Création d'une sous-commission parlementaire*

# Les divergences sur l'immunité militaire continuent à la première Chambre

Mohamed Badrane
mbadrane@aujourdhui.ma

*Les partis de l'opposition menés notamment par l'USFP dénoncent ce qu'ils ont qualifié d'immunité absolue. Pour leur part, les partis de la majorité semblent être d'accord sur la révision de l'article controversé, mais ils ont une conception un peu différente sur le sujet par rapport à l'opposition.*

Les membres de la commission parlementaire chargée des affaires étrangères, de la défense nationale, des affaires islamiques et des MRE, ne sont pas encore parvenus à un terrain d'entente concernant le projet de loi relative aux garanties fondamentales accordées aux militaires des Forces armées royales. Pour débloquer la situation, la commission a décidé de créer une sous-commission. «*Nous nous sommes mis d'accord sur la création d'une sous-commission comme le prévoit le règlement intérieur de la Chambre des représentants. Les huit partis de la commission y seront représentés*», affirme Abdessalam Balaji, vice-président de ladite commission des affaires étrangères, de la défense nationale, des affaires islamiques et des MRE à la première Chambre. Les travaux de la sous-commission vont surtout porter sur les dispositions de l'article 7. Ce dernier dispose que «*ne sont pas pénalement responsables les militaires des Forces armées royales qui, en exécution des ordres reçus de leur hiérarchie dans le cadre d'une opération militaire se déroulant sur le territoire national, accomplissent normalement leur mission. A cet égard, et conformément aux dispositions législatives en vigueur, les militaires bénéficient de la protection de l'Etat contre les menaces, poursuites, violences, voies de fait, injures, diffamations ou outrages dont ils peuvent être l'objet à l'occasion, pendant et après l'exécution de leurs fonctions*». Les partis de l'opposition menés notamment par l'USFP (Union socialiste des forces populaires) dénoncent ce qu'ils ont qualifié d'immunité absolue. Pour leur part, les partis de la majorité semblent être d'accord sur la révision de l'article controversé, mais ils ont une conception un peu différente sur le sujet par rapport à l'opposition. Le PJD (Parti de la justice et du développement), chef de file de la majorité parlementaire, parle ainsi de protection plutôt que d'une immunité pour les militaires.

L'intervention du CNDH (Conseil national des droits de l'Homme), qui a organisé une journée d'étude sur le sujet, n'a pas permis de débloquer la situation. En effet, le Conseil avait organisé, suite à la demande qui lui a été adressée par le président de la Chambre des représentants, à son siège à Rabat le jeudi 31 mai 2012, un atelier sur le projet de loi en vue d'élaborer un avis consultatif. Le secrétaire général du Conseil, Mohamed Essabbar, avait alors mis en exergue les référentiels nationaux et internationaux au sein desquels s'inscrit l'initiative du Conseil d'examiner le projet de loi relatif aux garanties fondamentales accordées aux militaires.

Et pour ce dernier, le référentiel national réside dans la nouvelle Constitution qui incrimine les atteintes graves aux droits de l'Homme et lie la responsabilité à la reddition des comptes. Mais il semble que la commission parlementaire en charge du dossier n'ait pas encore reçu les conclusions du CNDH. C'est en tout cas ce qu'affirme le vice-président de la commission. «*Nous n'avons rien reçu à ce jour. C'est à travers la presse que nous suivons les positions du Conseil. Mais je tiens à préciser que le pouvoir législatif reste complètement indépendant et que l'avis du CNDH n'est qu'un avis consultatif*», conclut M. Balaji.■

# منتدى فاس: تساؤلات ملحة بخصوص مآل «الربيع العربي»

بنصالح العلوي

إدريس اليزمي

(و.م.ع):

بعد يوم الافتتاح الذي أمضاه المشاركون في فعاليات منتدى «إضفاء الروح على العالمية» بفاس مستكشفين «تجليات الكون» على ضوء رباعيات الشاعر المحتفى به عمر الخيام، كان المنتدى في يومه الثاني على موعد مع تساؤلات ملحة بخصوص مآل الربيع العربي.

تدخلات النخبة المشاركة في المنتدى عكست شبه إجماع حول ضرورة إعادة النظر في مصطلح «الربيع العربي»، الذي تمخض عن حركات اجتماعية مختلفة المسارات وليس لها لون واحد، حيث تكررت خلال اللقاء عبارة «فصول ربيع عربية» عوض «الربيع العربي».

وحاول المتدخلون، خلال ندوة «بعد الربيع العربي: أي مستقبل»، تناول الموضوع بما يستلزمه من حس نقدي وموضوعية، خصوصا أمام «كثرة التعليقات حول الحدث، وفي غياب تفسيرات علمية» تمكن من توضيح الصورة حول التحولات التي تعرفها المجتمعات العربية منذ انطلاقة ما أصبح يعرف بـ«الربيع العربي». وحسب المشاركين، فقد مكنت هذه الثورات العربية من «إعادة استكشاف مفهوم الكرامة»، رغم أنها سلكت منحى مأساويا في بعض البلدان كليبيا وسوريا.

الثورات العربية إذن ليست حدثا مفاجئا، يقول المتدخلون، ولعلنا أمام «نصف مفاجأة» كما وصفها البعض، لأن المؤشرات كانت موجودة منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بالنظر إلى عدة عوامل أهمها الهشاشة في البنيان الاجتماعي وخنق الحريات، وهو ما شكل مجالا خصبا أمام اندلاع هذه الثورات، التي لا يزال مآلها في طور التشكل.

في هذا الإطار يذكر الباحث إدريس اليزمي بالتقرير الذي أنجزه، سنة 2004، خمسون باحثا عربيا حول التنمية البشرية في العالم العربية، والذي تضمن مجموعة من المؤشرات التي تنبئ باضطرابات مستقبلية، مركزا بالخصوص على عدم المساواة بين الرجل والمرأة وغياب الحقوق والحريات وإفلاس المنظومات التعليمية والتربوية، والضغط الذي يمارسه الإنفاق العسكري على الميزانيات.

ومن أجل التأكيد على أننا أمام «فصول ربيع عربية» أوضح السيد اليزمي، وهو أيضا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن بعض المجتمعات العربية «لم تكن خارج التاريخ» قبل الربيع العربي، مذكرا في هذا السياق بثورة غضب الشباب الجزائري سنة 1989، والانتقال الديموقراطي الذي عرفه المغرب من خلال الإصلاحات التدريجية والنقاشات الديمقراطية العمومية حول عدد من القضايا الحاسمة كما كان عليه الحال بالنسبة لمدونة الأسرة، لأن الديمقراطية «هي التدبير السلمي للمشاريع المجتمعية المختلفة».

وأمام «الانتظارات الجارفة» التي ولدتها هذه الحركات الاجتماعية «والتي لم يكن يعادلها سوى حجم الإحباط» خصوصا في أوساط الشباب، دعت أستاذة القانون الدولي آسية بنصالح العلوي إلى «بذل مجهود من أجل إبداع أكبر لفهم الإشكاليات والانتظارات المرتبطة بالتغييرات الحاصلة» بهدف «خلق بيئة ملائمة تمكن من معالجة القضايا المستعجلة».

كما تطرقت السيدة بنصالح العلوي إلى «آفاق الريادة» التي أفرزتها التغيرات الحاصلة، وهو ما يستدعي تحرك النخب التي تقع على عاتقها «مهمة توجيه» التحولات وتقديم أجوبة «واقعية» لها.

# حقوق الإنسان متجاوزة بحقوق المواطن

الحايل عبد الفتاح
الحوار المتمدن – العدد: 3756 – 2012/6/12

فكرة حقوق الإنسان فكرة عرفتها الثقافة الإنسانية منذ غابر الأزمان. وأصبح معترف بها ( ولو قولا لا فعلا) على الصعيد الوطني والدولي.

فالإمبراطورية الفارسية ( القرن السادس قبل الميلاد) على ما يبدوا كان لها سبق الحديث عن فكرة حقوق الإنسان. فالإمبراطور سريوس الأكبر( Cyrius le Grand ) ترك وثائق لم تعمل فائدتها إلا في القرن التاسع عشر، وأطلق عليها (le Cylindre de Cyrius) ، أسطوانة سيريوس. وهي عبارة عن ميثاق لحقوق الإنسان. ومن ضمن الأشياء المهمة في هذا الميثاق هو اعترافه بحرية الاعتقاد أو الانتماء الديني.

وفي سنة 1971 أخدت منظمة الأمم المتحدة مبادرة ترجمتها إلى "اللغات الرسمية دوليا".

وهي تقريبا نفس الحقوق التي أطلق عليها أفلاطون "الحقوق الطبيعية".

فعلا الإنسان إنسان أينما حل وارتحل وبغض النظر عن انتمائه الجنسي والعرقي والديني أو الفلسفي أو الثقافي أو الوطني. وإنسانيته هذه تخول له عن جدارة واستحقاق مجموعة من الحقوق جرى على تسميتها ب " حقوق الإنسان". وهي حقوق تتجاوز المكان و الزمان الذي يعيش فيه أو به الإنسان. فصفة الإنسان تكفي لوحدها للإعتراف بهذه الحقوق.

أي أنها تستمد أصلها ومصدرها من وجود الإنسان بداته بغض النظر عن أي اعتبار آخر. كما أنها تجد سندها في الإحتياجات البيولوجية والطبيعة. ومن أهم هذه الحقوق الطبيعية والبيلوجية : المأكل والمشرب والملبس والمسكن والجنس. وهي حقوق بدائية كان الإنسان منذ غابر الأزمان يمتلكها ويستمتع بها بحرية مطلقة دون قيد أو شرط أو سلطة.

فالغابة مثلا والنباتات والحيوانات البرية والبحرية، والماء بالغدران وبالوديان كانت تكفي احتياجاته من المأكل والمشرب والملبس والمسكن... ومن ثم فهي حقوق رافقت الإنسان والحضارة الإنسانية منذ ظهورها على سطح كوكب الأرض.

لكن التطور التاريخي للحضارة الإنسانية فرض نوعا آخر من التعامل مع هذه الحقوق المسماة حقوق الإنسان. فبفعل تقسيم خيرات الطبيعة بين العشيرة والقبيلة ثم الدولة أصبحت الطبيعة أو جزءا منها ممنوع التملك وغير قابلة لإستغلال الحر. فالسلطة والقيادة التي فرضتها قواعد التعايش داخل العشيرة والقبيلة ثم الدولة وغيرها أصبحت تفرض نوعا آخر وشكلا مختلفا من التعامل مع الطبيعة.

باختصار شديد، فمع مر الزمان، ومع تصاعد النمو الديمغرافي، وتقلص الموارد الطبيعية، وبفعل الأوبئة وظهور أنماط وأشكال أخرى للملكية الفردية والجماعية، وانتشار فكرة المساواة والعدل وتأويلاتهما، تفشت ظاهرة الاختلافات والنزاعات ثم الصراعات الإديلوجية والحروب كحل بديل لسد الإحتياجات الوطنية ولضمان حقوق الإنسان.

أضف إلى ذلك أن في المناطق الخصبة والغنية طبيعيا، يسهل توزيع حقوق الإنسان. أما في المناطق الفقيرة طبيعيا فالجماعة تصبح شحيحة في توزيع هذه الحقوق أو غير مستوعبة لفكرة توزيع الخيرات، مما خلق ويخلق انقسامات بين أفراد نفس العشيرة والقبيلة والدولة.

وباختزال شديد، أصبحت هذه التجمعات ( العشيرة والقبيلة والدولة) مالكة لخيرات الطبيعة بما فيها الغابات والغدران والوديان والجبال والمعادن والطرقات ووو ألخ. ومن ثم أصبحت

هذه التجمعات هي الضامنة، بسياساتها ومعتقداتها وبعاداتها وتقاليدها ونمط عيشها، لتوزيع هذه الحقوق أو ما يسمى بحقوق الإنسان.

ومن ثم فحقوق الإنسان هي الأخرى تتطور مع تطور المجتمع ونظرته للطبيعة الإنسانية.

فمند الستينيات من القرن الماضي ظهرت لدى الغربيين عدة حقوق، جديدة الظهور نسبيا، أدمجت في مجال حقوق الإنسان وأصبحت لا تناقش: كالحق في التطبيب، والحق في التنقل، والحق في احترام الحياة الشخصية...

هذا مع العلم أن درجة احترام حقوق الإنسان تختلف من مجتمع لآخر. وأن درجة احترام حقوق الإنسان تتحكم فيه عوامل ثقافية، واجتماعية واقتصادية وسياسية ...

وفي الغالب، كلما ارتقى الإنسان حضاريا إلا وارتقت نظرته لحقوق الإنسان...

فالدول الغربية مثلا وصلت إلى درجة راقية في احترام حقوق الإنسان "على الصعيد الوطني" إلى درجة أنها اعترفت بحقوق تبدو للإنسان في المجتمع المتخلف كحلم بعيد التحقيق. فالحق في "الدخل الأدنى للإندماج" مثلا هو عبارة عن دخل شهري بسيط ( 4000 أورو تقريبا ) تمنحه الدول الغربية (عبر مجالسها الجماعية أو الإقليمية أو الجهوية) لكل شخص معاق ليست له القدرة على العمل أو عاطل يبحث عن عمل...هذا الدخل الأدنى الممنوح بشروط معينة يخول على الأقل للإنسان الغربي أن يوفر لإنسانيته المأكل والمشرب والمسكن، اي الإجتياجات الطبيعية.

- طرق توزيع الخيرات الضامنة لتوزيع حقوق الإنسان :

اختلفت وتختلف طرق توزيع حقوق الإنسان بحسب الأزمنة والمناطق والأفكار والإديلوجيات...

ففي هذا المقام لن ندخل في تفاصيل طرق توزيع الخيرات منذ ظهور الإنسان على وجه الأرض، بل سنكتفي بالنظر في عصرنا الحالي .

والملاحظ أن المجتمع الإنساني أصبح لأسباب عديدة، لن ندخل في تفاصيلها أيضا، محكوما بفكرة الدولة الوطنية. وكل دولة أصبحت تختار طريقة معينة في توزيع خيرات بلادها لضمان حقوق الإنسان المنتمي لدولتها.

وهنا يثور السؤال السياسي والفلسفي المهم والذي حسم أو أوشك أن يحسم في أمره : كيف تدار الدولة ليتوصل كل مواطن بحقوقه كإنسان؟

اللإشتراكيون والشيوعيون والراسماليون والمتدينون سيدخلون كلهم في صراعات سياسية وفلسفية فيما بينهم باسم مواطنيهم ليقترحوا حلولا وأنماط مختلفة في إدارة شؤون الدولة وحقوق الإنسان.

محتوى هذا الصراع يكمن في السآل التالي : ما هي الطريقة المثالية أو الأحسن لتوزيع خيرات البلاد بشكل عادل أو متساو بين المواطنين لضمان حقوق الإنسان، وبعدها حقوق أخرى؟

الصراع بين هذه الإديلوجيات دام أكثر من قرن خرجت منه الرأسمالية منتصرة بعد أن تبنت الدفاع عن فكرة وتطبيق ما يسمى ب"حقوق الإنسان".

وبالفعل أصبحت الدول التي تبنت الرأسمالية قادرة على سد الإحتياجات الإنسانية لمواطنيها ومحترمة لحقوق الإنسان...

حقوق الإنسان جزء من حقوق المواطن :

– ففي الوقت الذي ما يزال فيه العديد من المفكرين والسياسيين في دول معينة ( كالمغرب والجزائر...) يناقشون فكرة حقوق الإنسان، نجد بالمقابل مفكرين وسياسيين في الدول الغربية قد تجاوزوا هذه الفكرة. ففكرة حقوق الإنسان لم تصبح هي الشغل الشاغل للكثير منهم. ففي هلندا أو ألمانيا أو فرنسا وغيرها من الدول المتحضرة، فالإنسان لم يعد يفكر فقط في الإحتياجات الطبيعية البيولوجية لأن الدولة ومؤسساتها أصبحت تتكفل بضمانها وتوفيرها وتوزيعها بتساو وعدل بين مواطنيها.

ومن ثم فالعديد من الدول الرأسمالية لم تعد مشكلتها هي ضمان وتوزيع حقوق الإنسان بل أن حقوق الإنسان أصبحت لديها فكرة متجاوزة في واقعها اليومي.

والملاحظة الواجب التسطير عليها هي أن المطالب بحقوق الإنسان الآن أصبحت كالمطالبة بحقوق الحيوان...ولا نبالغ إذا قلنا أن حقوق الحيوانات في بعض الدول المتقدمة فاقت حقوق الإنسان في دول أخرى...

ففي العديد من الدول المسماة ب"المتخلفة"، فغالبية المواطنين لا يقدرون حتى على التمتع بجزء يسير من حقوقهم كأناس...فحقوق الإنسان في هذه الدول أصبحت صعبة المنال بل أضحى المطالب بها منعوثا بالتمرد والتطاول على السلطة واستقرار النظام. وحتى المطالبة بها أصبحت صعبة وخطيرة المنال...

فالعديد من الدول المتخلفة عبر العالم لم تصل لحد الآن أن تسن طريقة لضمان توفير حقوق الإنسان. بل أنها اظهرت عجزها السياسي والإداري والمعرفي عن حل هذه المعضلة.

النتيجة هي أن الإنسان داخل هذه الدول ما يزال يناضل من أجل إنسانيته وكرامته، ويتخبط في طرق التوصل بحقوقه كإنسان...وهو من ثم لم يرقى حتى أن يصبح إنسانا.

ونظرا لعجز الدولة المتخلفة عن سد الإحتياجات الإنسانية لمواطنيها أو ما يسمى بحقوق الإنسان، فقد ظهرت على الصعيد الوطني والدولي العديد من الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية تتكفل بضمان هذه الحقوق، وفي نفس الوقت وأيضا تنبه السلطات القائمة على ضرورة توفير هذه الحقوق لمواطنيها. بل أن العديد من هذه الجمعيات والمنظمات الدولية تعرضت وتتعرض لشتى أنواع السخط عليها وعلى عملها الإنساني...

ومع انتشار الوعي بواسطة عولمة الثقافة، سرعان ما ستعترف الدول المتخلفة بمشروعية هذه الجمعيات الغير الحكومية...وستتبنى عملها بعد أن فهمت أن الهدف منها يخدم مصالحها ويدعم استقرارها. بل أن العديد من الأنظمة المتخلفة احتوت هذه الجمعيات والمنظمات لكي تتقي شرها وتتجنب لسان الرأي العام العالمي وتأثيره في مجال الإستثمار والسياحة ووو...

ففي المغرب مثلا ظهرت منذ أكثر من عقدين جمعيات ومنظمات غير حكومية تناشد السلطة القائمة باحترام حقوق الإنسان... وفي آخر التطورات التي طرأت في مجال حقوق الإنسان تأسس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" وهو مؤسسة عمومية أصبحت الدولة تشرف عليها وتعين من تشاء من قدماء المشوشين على سمعتها واستقرارها... المشرفون على هذا المجلس أطروا تأطيرا بعد قبلولهم لسبب أو لآخر، أن يسيروا بسرعة ونظرة السلطة القائمة ونواياها وتصوراتها في مجال حقوق الإنسان...هذا بغض النظر عن مدى دمقرطة هذا المجلس...فاعضائه معينون بظهير لا غير...وكان من اللازم انتخابهم لا تعيينهم...

ورغم ذلك، فهو تطور جميل ومستحسن لأنه يخدم مصلحة المواطنين وأيضا النظام...

لكنه تطور لا يرقى إلى مستوى أو درجة اعتباره ثورة أو تجديدا في مجال حقوق الإنسان.

فلحد الآن لم تنفع مع السلطات القائمة النضالات والتضحيات التاريخية. بل كل ما فلحت فيه السلطة القائمة هو تأسيس "المجلس وطني لحقوق الإنسان". لكنهم نسوا أو تناسوا أن فكرة حقوق الإنسان أصبحت متجاوزة تاريخيا وحضاريا. لماذا ؟

– لأن المطالبة والمبالغة في المطالبة بحقوق الإنسان تنسي الأغلبية والأقلية من المواطنين أنهم ليسوا فقط أناس بل مواطنين. فالمواطن بحق لا يحتاج فقط إلى الحقوق البدائية المسمات حقوق الإنسان بل يحتاج أيضا إلى حقوق المواطنة . أضف إلى ذلك أن التطبيل لحقوق الإنسان والمبالغة في الإهتمام بها ينسي العديد من المثقفين والساسة ومن بعدهم عامة الشعب أن هناك حقوقا أسمى وأهم ألا وهي حقوق المواطنة. فحترام حقوق الإنسان شيئ مختلف عن حقوق المواطنة. وحقوق المواطنة أهم بكثير من حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان هي جزء من حقوق المواطنة.

– لأن السلطة القائمة غير محتاجة لتكليف مجلس وطني رسمي باحترام حقوق الإنسان، فالقانون بمختلف شعبه قادر لوحده على ضمانها...وأكثر جهة يخشى عدم احترامها لحقوق الإنسان هي الدولة والنظام وأجهزته...

– لأن التحدث والتركيز بمبالغة على حقوق الإنسان أصبح أدلوجة كغيرها من الأدلوجات المتداولة لتمويه محتوى حقوق الإنسان...

– لأن المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان هو مؤسسة سياسية أكثر منها اجتماعية...

فحقوق الإنسان هي أن يتوفر لكل إنسان بغض النظر عن انتمائه الجنسي والعرقي والديني أو الفلسفي أو الثقافي أو الوطني على الحق في الأكل والشرب والسكن اللائق والتطبيب والجنس...
ماذا حقق المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمغاربة ؟ يجب القول أولا أن تأسيس مجلس وطني لحقوق الإنسان بالمغرب كان الغرض منه ليس إلا امتصاص غضب الشارع وهدر الجهد الوطني التاريخي الذي ناضل من اجله المواطن المغربي...
فحقوق الإنسان ما تزال مهضومة و لم تمنح بعد للمواطن المغربي. فالبراريك القزديرية ما تزال ترقع العاصمة الإدارية، وغالبية المواطنين لا تأمين صحي لديهم، وأجور العمال والعديد من الموظفين هزيلة جدا ولا تكفي المأكل والمشرب، والمدارس الحكومية في حالة مزرية...أما الخروقات المرتكبة بمخافر الشرطة...والمس بحرية التعبير والرشوة والفساد الإداري واختلاس المال العام فحدث ولا حرج...
– إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب أصبح بطريقة مبتذلة يناظل من أجل حقوق لا يراها المواطنون...فمجال حقوق الإنسان هو المجال الإجتماعي الواقعي لا النظري...
فإذا استطاع الإنسان المنتمي لدولة الحصول على حقوقه كإنسان فيمكن عند داك أن يتحدث عن حقوق المواطنة التي مجالها العمل السياسي...
أما أن نتحدث عن حقوق الإنسان كنظرية داخل مجلس عقيم فهذا درب من الخيال وتغليط لا طائل منه ويفضي في الغالب إلى عواقب وخيمة على الدولة واستقرارها عاجلا أو آجلا...

## بمناسبة اليوم العالمي للأرشيف
## المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحدث مراكز جهوية للتاريخ

اختارت مؤسسة أرشيف المغرب اليوم العالمي للأرشيف الذي يصادف التاسع من شهر يونيو لتنظيم يوم دراسي، حيث تم خلال هذا اللقاء المنظم بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومدرسة علوم الإعلام، طرح نماذج مقارنة لتدبير الأرشيف بكل من فرنسا، ألمانيا وتونس، وكذا ببعض القطاعات الوزارية بالمغرب وبالأخص على مستوى المراكز الجهوية للأرشيف التابعة لوزارة العدل.

وأكد مدير مؤسسة أرشيف المغرب جامع بيضا، خلال هذا اليوم الذي احتضنت أشغاله المكتبة الوطنية بالرباط طيلة صباح يوم السبت الماضي، وحمل عنوان «أي تدبير للأرشيف بالمغرب في أفق الجهوية المتقدمة»، على الأهمية التي يضطلع بها الأرشيف في تاريخ البلد ومسار بناء دولة حديثة وعصرية، وإرساء مؤسسات على أسس صلبة، مبرزا أن الأرشيف يعني كل مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات والأمر يستدعي انخراط مختلف الفاعلين اعتبارا لما يطرحه تنظيم الأرشيف من رهانات كبرى لكونه يعد أحد ركائز ودعامات مواصلة الإصلاحات الديمقراطية والمؤسساتية التي باشرها المغرب.

وأردف قائلا «إن كل المرافق على اختلاف أنشطتها ومجالاتها لها صلة وثيقة بالأرشيف والرصيد الوثائقي، ومن استباق التفكير في كيفية تدبيره لأنه يرتبط ببناء مؤسسات الدولة والتي يجب إرساؤها على أسس صلبة».

ومن جانبه جدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، التذكير بانخراط المجلس في السياسة العامة المرتبطة بحفظ الذاكرة الجماعية والتاريخ والإرساء لمؤسسة الأرشيف والتي تندرج كلها ضمن إعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مشيرا في هذا الصدد إلى برنامج التكوين الخاص بالأطر التي ستعنى بالتاريخ المعاصر للمغرب، معلنا في ذات الوقت عن إحداث المركز المغربي الذي ستؤول إليه هذه المهمة وذلك خلال شهر شتنبر القادم، فضلا عن إحداث متاحف جهوية للتاريخ والتي شرع المجلس قبل شهور في تنظيم ندوات جهوية بشأنها.

**أما** مدير مدرسة علوم الإعلام، حسن لمعلم، الذي وقع اتفاقية شراكة تجمع مؤسسة أرشيف المغرب مع مدرسة علوم الإعلام تهم التنظيم المشترك لحفل توزيع الجائزة السنوية للأرشفة والتي تروم تشجيع البحث والتطور في مجال علوم الإعلام، فقد أشار إلى ضرورة الدفع بشكل حثيث في اتجاه إعمال اللامركزية على مستوى مأسسة الأرشيف على اعتبار أن المغرب يسير نحو إقرار الجهوية المتقدمة، مشيرا إلى مساهمة مدرسة علوم الإعلام في تكوين أطر مختصة في مجال الأرشيف .

ويشار إلى أن اللقاء عرف مشاركة عدد من المسؤولين المغاربة والأجانب المعنيين بالأرشيف إلى جانب مجموعة من الخبراء والأساتذة المختصين، حيث تناول مدير الأرشيف الجهوي بمراكش، عبد الرحيم مومن، تجربة المراكز الجهوية للأرشيف التابعة لوزارة العدل والحريات،كما تم تقديم عرض ألقته المفتشة العامة للأرشيف بالمديرية العامة للتراث بوزارة الثقافة بفرنسا، جنيفييف إيتيين، حول موضوع «شبكة الأرشيف العمومي بفرنسا:التنظيم العام والتطور الحالي». وتناول المسؤول بمصلحة الأرشيف الجماعي بإحدى الجهات بألمانيا، غونار طيسك، موضوع «تدبير الأرشيف وفق شروط التدبير الذاتي الجماعي، التشريع وتجربة ألمانيا»، فيما قارب أستاذ الأرشيف بالمعهد العالي للوثائق بتونس، محمد صافي، موضوع «الأرشيف الوطني والجهوي في سياسة الأرشيف بتونس».

هذا وشهد اللقاء أيضا تقديم الخبير في مجال الأرشيف الأستاذ إدصالح لعرض تناول فيه موضوع «تدبير الأرشيف في أفق تطبيق الجهوية المتقدمة»، كما قدم مصطفى فياض أستاذ بمدرسة علوم الإعلام تدخلا طرح فيه عددا من الإشكالات التي ترتبط بسؤال «أي نظام لتدبير الأرشيف بالمغرب في أفق تطبيق الجهوية المتقدمة؟». وفي نفس الإطار قارب الأستاذ بمدرسة علوم الإعلام، عبد الإله بشر، في تدخل له موضوع «نحو شبكة مغربية لإعلام الأرشيف».

# أبو نخلة يشتكي إلى وزير الداخلية

راسل «جمال أبو نخلة» وزير الداخلية امحند العنصر ملتمسا إنصافه وجبر الضرر الذي لحقه جراء حرمانه من حقه في الاستفادة من مأذونية رخصة السياقة.

وأوضح المعني في شكايته-توصلت «التجديد» بنسخة منهان أنه تعرض الاعتقال سنة 1984 وهو يتابع دراسته بمستوى الباكالوريا، حيث داهمت الشرطة بيته وأخذته بحضور والديه الذين توفيا بعد فترة من اعتقاله، وبعد شهرين من التحقيقات والتعذيب الجسدي والنفسي حكم عليه لمدة 14 شهرا متم شهر مارس 1985.

وبعد 18 سنة يقول المشتكي، تم تعويضه من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة سنة 2003 حيث توصل بمقرر تحكيمي من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة عدد 8617 تتضمن الحكم بعدم مراجعة مبلغ التعويض المادي و الحكم بأحقية الاستفادة من الإدماج الاجتماعي والتأهيل الصحي، وأن ملحقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أخبرته منذ ما يقارب السنة على أحقيته في الاستفادة من مأذونية رخصة سيارة أجرة صغيرة وأطلعوه على نص القرار الوزاري إلا أنه لم يتوصل بأي شيئ إلى حدود اليوم مع العلم أنه يعيش مع ابنيه المعطلين عن العمل أيضا في ظروف صعبة.

# Jamaa Baida: « il faut donner plus de valeur auxarchives »

**Parlez-nous du séminaire organisé samedi par la Direction des archives du Maroc pour commémorer la Journée internationale des archives célébrée le 9 juin de chaque année.**

D'abord c'est une première au Maroc. Nous n'avons jamais commémoré auparavant la Journée internationale des archives, célébrée par de nombreux pays à travers le monde, le 9 juin de chaque année. Et c'est d'ailleurs quelque peu inadmissible pour un pays comme le nôtre. C'est en 2008 que le monde a commencé à célébrer cette journée après les recommandations du Conseil international des archives en 2007 au Québec. Le Maroc se devait donc de commémorer le 9 juin pour rejoindre le groupe de ceux qui le font déjà.

**Quelles sont les raisons qui vous ont motivé à organiser ce séminaire en vue de la célébration de cette journée internationale ?**

La célébration n'aurait pas de sens sans une finalité. Ce séminaire que nous avons organisé à l'École des sciences de l'information avec la collaboration le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), pour célébrer pour la première fois cette journée au Maroc, était un prétexte pour promouvoir le secteur des archives délaissé depuis l'indépendance du Maroc. Et compte-tenu des enjeux actuels, nous avons choisi le thème de la régionalisation avancée. Quelle gestion des archives au Maroc à l'horizon de la régionalisation avancée ?, était le thème qui a occupé nos discussions. C'est important car il était temps de choisir un moment pour les professionnels du secteur, en vue de mener une sérieuse réflexion sur la gestion de nos archives régionales et nationales. Je suis content puisque la salle comptait pas moins de 200 personnes venues assister aux débats à l'ESI, le 9 juin dernier, pour aussi partager leurs avis sur la question. Cette rencontre exploratoire a été une sorte de brainstorming qui a permis de soulever de nombreuses interpellations.

**Quel appel lancez-vous aux autorités ?**

Je pense que le gouvernement doit prendre conscience de l'importance que représentent les archives pour notre pays. J'ai déjà fait parvenir au chef du gouvernement une lettre dans laquelle la Direction des archives du Maroc, que je dirige, a nuancé ses différentes doléances. Il faut aujourd'hui que les législateurs et le gouvernement donnent plus de valeur aux archives dans les différents textes de lois et autres. Nos suggestions ont été dans le sens de la création d'un Conseil supérieur des archives qui serait présidé par le Premier ministre lui-même permettant ainsi de prendre les décisions importantes qui s'imposent. À notre niveau, l'organisme que je dirige n'a pas les moyens nécessaires pour prendre toutes les décisions. J'appelle donc le gouvernement à nous donner plus de moyens.

# مفكرون دوليون يتدارسون "الربيع العربي" والمنتدى الفكري يكرس نخبوية الموسيقى الروحية بمهرجان فاس

محمد الدغمي من فاس "هية بريس"
تواصلت فعاليات مهرجان فاس للموسيقى الروحية، لليوم الثالث على التوالي، والمنظم من طرف مؤسسة روح فاس، التي يرأسها المستشار الملكي السابق محمد القباج، وهو المهرجان الذي اختير له منظموه شعار "تجليات الكون"، والمحتفي بروح الفيلسوف والشاعر الفارسي عمر الخيام.

بين السفر عبر الموسيقى والشعر لحضارات مختلفة، من الشرق إلى أمريكا مرورا بالغرب، ومناشدة المعنى، لعلها تستطيع تحقيق التصالح مع الذوات المتباينة، من أجل الاحتفاء بالفلسفة التي تقود العقل المتأمل للتغني بالصفاء والحياة، والرامية إلى الارتواء من أسرار اللحظة، اختار فنانو سنفونية افتتاح المهرجان، تحت إشراف المخرج "طوني غاتليف" لتكريم الفيلسوف المحتفى به في هذا الإبداع العالمي، التي أقيمت بالفضاء التاريخي باب الماكينة، بينما تنوعت مواضيع المنتدى الفكري الذي يقام موازاة مع الحفلات الموسيقية بين "الشاعر والمدينة" وموضوع "أية مستقبل بعد الربيع العربي؟".

ندوات فكرية تناقش الثورات العربية بلغة موليير
في ندوة فكرية، طغت عليها لغتا موليير وشكسبير بشكل تام، وغابت فيها لغة الضاد عن الحضور، في تضاد تام مع التوجهات العامة والشعارات المعلنة للبلاد، التأم زمرة من المفكرين من المغرب وفرنسا وكندا صبيحة اليوم الأحد 10 ماي الجاري، بفضاء متحف البطحاء، في إطار اليوم الثاني من الندوات الفكرية للمهرجان الذي انطلقت فعالياته أول أمس الجمعة، لمناقشة ما يسمى ب"الربيع العربي"، تحت عنوان "الربيع العربي، أي مستقبل ؟؟".

وحافظ المهرجان، على طابعه النخبوي- كما يصفه به البعض - ، وناقش من خلاله نخبة من الحضور، ثورات الربيع العربي الذي قادته حناجر وسواعد شباب الوطن العربي ضد الاستبداد وضد النخب المسيطرة وطلبا للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي إطار توطئته للجلسة العلمية، قال مدير المهرجان ـــ فوزي الصقلي ، إن هذا الملتقى الفكري هو محاولة لفهم وتشفير ما حدث خلال العام الماضي من هزات ورجات خلخلت البنية السياسية للأنظمة الحاكمة على امتداد جغرافية شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فيما اعتبر على أن هناك علامات استفهام كبرى لا زالت مطروحة بخصوص مستقبل هذا الربيع العربي، الذي أحدث حسب وصفه تطورا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا، متمنيا في ذات الوقت أن لا يكون الملتقى "أكاديميا" بحثا، بل دعا إلى جعله محطة لتبادل وتناقش الأفكار بشكل سلس وتفاعلي.

وحذر من الصعود المسترسل للتيارات الإسلامية، مستغلا مناخ الحراك الاجتماعي العربي، الذي قاد الإسلاميين لسدة الحكم بمختلف الأوطان العربية، لكونه تيارا فكريا لا يؤمن بالتعدد والمبادئ الكونية للإنسانية.

وافتتحت أشغال الندوة، بكلمة ألقتها "كاترين مارشال " من الولايات المتحدة، وهي ممثلة البنك الدولي وأستاذة التعليم العالي بجامعة جورج تاون، كما تعمل في إطار محاربة الفقر مع صندوق النقد الدولي، وبلغة إنجليزية، استعصت على الكثيرين، من الحضور الذي كان في أغلبه فرنكوفوني، ربطت مارشال بين الشعر واللغة من جهة وبين الربيع العربي الذي أعطى في نظرها فسحة أمل من أجل مستقبل أفضل للشعوب العربية.

وسير النقاش عبدو الحافظي، الذي اعتبر أن الربيع العربي فاق كل التوقعات، ومن طرائف ما قاله على أن ما سمي ب"الربيع العربي"، أتى في فصل الخريف نسبة إلى شهر ديسمبر الذي انطلقت منه أولى شرارات الاحتجاجات في تونس بعد إضرام البوعزيزي النار في جسده، موقدا "شعلة" أمل في العالم العربي برمته حسب تعبير نفس المتحدث.

وفي معرض جوابه عن سؤال مسير الجلسة حول رؤية الكنديين للربيع العربي، قال "باتريس برودر" الخبير في حوار الأديان والأستاذ بجامعة مونريال، لا يجب أن يسقط الدارس والباحث الغربي في فخ النمطية والأحكام المسبقة التي كرستها النظرة "الاستشراقية" للعالم العربي، الذي أثبت فشل مثل هذه القراءات التي في نظره طغا عليها نوع من "الإسلاموفوبيا"، بيد أن الربيع العربي يطرح اليوم تحديات كبرى فيما يتعلق بالحوار والتواصل في ظل الإثنيات المختلفة والتعدد الهوياتي داخل كل قطر من أقطار العالم العربي.

ويرى إدريس اليزمي، أنه ليست هناك مفاجأة على الإطلاق فيما يخص الربيع العربي، بل كانت في نظره، إرهاصات ومؤشرات أولية لحدوثه، مذكرا بتقرير التنمية البشرية في 2004 الذي ساهم فيه نحو 50 باحث عربي لأول مرة، ورصد اختلالات بالجملة فيما يخص التنمية ببلدان العالم العربي من بينها الإقصاء وغياب الحرية وأزمة التعليم، وثقل الميزانيات العسكرية في بلدان المواجهة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي السياق ذاته، ذكر بأن المغرب عاش ما يسمى "الربيع" في فترات مبكرة، مشيرا إلى التظاهر السلمي والحراك الذي تلا إصدار مدونة الأسرة، وتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي اعتبرها متميزة لكن لم تحظى بذات الاهتمام الذي لقيته نظيرتها الجنوب أفريقية في الإعلام الغربي.

واعتبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن من أسباب هذا الربيع التحول الديمغرافي الذي عرفته البلدان التي شهدت الثورة، وصعود فئة كبيرة من الشباب قادت هذا التحول، حيث أصبحت المجتمعات العربية صانعة للتاريخ وفي قلب الحدث، كما لاحظ بروز النساء إلى الساحة ومساهمتهم في هذا التغيير.

وأجمع المتدخلون في هذه الندوة، التي احتضنها فضاء متحف البطحاء، المفعم بروح التاريخ وعبق الأصالة، على أن بوادر الربيع العربي، تجلت في أوقات سابقة عن حدوث هذا الحراك، فيما تتقاسمه الأنظمة ذات الطابع الشمولي، عامة من استفراد بالقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في إقصاء تام لباقي مكونات المجتمع إن المدني أو النقابي أو الأحزاب السياسية، الكل ظل يعيش على الهامش دون اعتبار لأهميته.

وسادت ثقافة الفساد التي بات يروج لها المتحكمون في مختلف مناحي الحياة، التي باتت جاثمة على العقول التواقة للتغيير والمستشرفة للمستقبل عن طريق مشروع مجتمعي يحاول أن يدمج ويستوعب كل عناصر المجتمع وفئاته المختلفة هوياتيا وتقاليدا.

# بنعبد الله : تخطيط سياسة المدينة يستدعي التوفر على رؤية شمولية قائمة على إرساء مبادئ الحكامة الجيدة

**ميـــــــكرونيـــــوز من الربـــــاط**

أكد وزير الإسكان والتعمير وسياسة المدينة السيد نبيل بنعبد الله، أمس الاثنين بالرباط، أن تخطيط سياسة المدينة يستدعي التوفر على رؤية شمولية تقوم على إرساء مبادئ الحكامة الجيدة والتشاور مع كافة الفرقاء المؤسساتيين والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني.

وأوضح السيد بنعبد الله، في عرض قدمه خلال لقاء تشاوري مع مجموعة من الهيئات الدستورية تحت عنوان "تشاور وبناء تشاركي من أجل أجرأة مستدامة لسياسة المدينة"، أن "المدن تعاني من عدد من الاختلالات من قبيل عجز نظام الحكامة المعتمد في مجال التدبير الحضري والعجز في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، وكذا توسع دائرة الفقر".

وأبرز الوزير، خلال هذا اللقاء الذي يندرج في إطار الحوار الوطني حول سياسة المدينة، ضرورة التوفر على نمط حكامة جيد، وسياسة تعميرية ناجعة، وتدبير عقاري مواكب، ونظام جبائي ملائم ومنظومة تكوين فعالة.

وأشار إلى أن استراتيجية الوزارة في مجال سياسة المدينة تهدف بالأساس إلى توجيه أدوار الفاعلين ومأسسة حكامة ناجعة، وتوفير العدالة الاجتماعية والاندماج والتضامن، مؤكدا في هذا السياق ضرورة دعم دور المدن باعتبارها أقطابا للتنمية ومجالات لإنتاج الثورة وخلق فرص الشغل.

وبخصوص المحطات المقبلة للحوار الوطني حول سياسة المدينة، قال الوزير إن المشاورات الجهوية المبرمجة في هذا الإطار ستتواصل يوم 19 يونيو الجاري قبل عرض الخلاصات على المجلس الحكومي، وتنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول سياسة المدينة يوم 27 من الشهر ذاته.

وسلط المشاركون في هذا اللقاء الضوء على التحديات التي تواجهها المدن من قبيل "الترييف"، وبروز أشكال من "العنف الحضري"، وتفكك العلاقات الاجتماعية، داعين إلى تقوية التماسك الاجتماعي واعتماد سياسة لإدماج الشباب وتعزيز التضامن بين المدن.

كما أكد المشاركون على ضرورة استحضار الأبعاد الاجتماعية والثقافية والحقوقية خلال إعداد استراتيجية لسياسة المدينة، بما يتماشى مع ما ينص عليه الدستور والالتزامات الدولية للمملكة وخاصة في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ودعوا إلى إعادة قراءة المنظومة القانونية ذات الصلة بسياسة المدينة لمواكبة المستجدات التي يعرفها هذا المجال، إضافة إلى معالجة الإشكاليات القانونية التي تطرحها قضايا مثل نزع الملكية، وكذا ضمان توزيع عادل للمرافق العمومية المزمع إنجازها واحترام آجال تنفيذها.

وأبرز المشاركون في ذات السياق الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في الإسهام في بلورة سياسة المدينة خاصة وأن الدستور ينص على حقه في تقديم العرائض، مشيرين في الوقت ذاته إلى ضرورة تأهيل الجمعيات عبر إشراكها في التكوين وتطوير مهاراتها لمواكبة هذه السياسة.

وحضر هذا اللقاء على الخصوص، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيد شكيب بنموسى، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، وعميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية السيد أحمد بوكوس، ورئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة عبد السلام أبو درار.

كما حضر اللقاء ممثلون عن المجلس الأعلى للحسابات، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومؤسسة الوسيط، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

# الفاتحي: المغرب مُطالب بالحوار مع "انفصاليي الداخل"

هسبريس ـــ حسن الأشرف

راجت أخبار في الأيام القليلة الماضية تفيد بأن وزير الخارجية والتعاون الدكتور سعد الدين العثماني يعتزم الالتقاء مع "انفصاليي الداخل" الذين يؤيدون أطروحة جبهة البوليساريو، وذلك من أجل إجراء حوارات مباشرة معهم، ومن ضمنهم الناشطة الصحراوية المعروفة أميناتو حيدر.

وللتعليق على هذه الخطوة السياسية الجديدة، قال عبد الفتاح الفاتحي الباحث المتخصص في قضايا الصحراء إن اعتماد الدبلوماسية المغربية لإستراتيجية جديدة لتدبير قضية انفصاليي الداخل بات أمرا مطلوبا، لاسيما غداة التطورات الأخيرة التي تعرفها قضية الصحراء، مشيرا إلى أن الحاجة ملحة لتحجيم تأثيرات الورقة الحقوقية على الموقف التفاوضي المغربي في ظل استمرار البوليساريو في تأطير العديد من انفصاليي الداخل لتأجيج الأوضاع داخل الأقاليم الجنوبية.

لا حرج في الحوار

وشدد الفاتحي، في حيث مع هسبريس، على أنه "لا حرج في أن يتحاور المغرب مع أبنائه كيفما كانت مواقفهم واتجاهاتهم، في أفق تحجيم الصوت الانفصالي، بدل أن تستقطبه البوليساريو والجزائر لدواعي سياسية، الغاية منها التشجيع على العنف في الصحراء، تجسيدا لمشروع البوليساريو لما تسميه الربيع الصحراوي، أو تنفيذا لما تدعيه بأنها "انتفاضات شعبية من أجل الاستقلال".

ولفت المتحدث إلى كون الضغط الذي يعانيه المغرب من خلال الورقة الحقوقية في الأقاليم الجنوبية صارت له تهديدات خطيرة على السيادة المغربية، مردفا بأن هذا الضغط يزداد بفعل بعض الأصوات الانفصالية التي تلقى التأييد من البوليساريو والجزائر، وعدد من الجهات الخارجية منظمات حكومية أو غير حكومية.

وزاد الخبير بالقول إن الواقع اليوم يفرض علينا تجاوز سياسة التجاهل السابقة، والاستمرار بقناعة كل الصحراويين وحدويين على إطلاقيتها، وأن شيوخ القبائل لا يزال بإمكانهم ضبط اتجاهات ساكنة الأقاليم الجنوبية وتمثيلهم، لأن في ذلك تضليل لسياستنا الداخلية والخارجية تجاه قضية الصحراء.

وأشار الفاتحي إلى أنه في هذا الوقت تأتّى فيه للبوليساريو استقطاب الكثير من انفصاليي الداخل، وضمنت لهم تمثيلية داخل أجهزتها التنظيمية، حيث تستقبلهم بانتظام في دورات تأطيرية لتكثيف أنشطتهم السياسية داخل الأقاليم الجنوبية".

وأمام هذه الحقيقة، يُكمل الفاتحي، فإن الأمر كان يستدعي من المغرب منذ سنوات أن يحتوي هؤلاء المواطنين باختلاف مواقفهم واتجاهاتهم، وقبل الوقوع في مطب ''أميناتو حيدر'' و ''مجموعة محمد سالم التامك''، وما ترتب عن ذلك من تسويد الصورة الحقوقية للمغرب لدى المنظمات الدولية.

الورقة الحقوقية

واعتبر الفاتحي بأن واقع الإصلاحات السياسية بالمغرب، ودسترة الجهوية والثقافة الحسانية، وكذا بعد خروج وزارة الخارجية عما كان يطلق عليه ''وزارات السيادة''، كانت له الكثير من التداعيات لطرح مقاربات جديدة لتدبير ملف النزاع في الصحراء، في وقت لم يكن ذلك ممكنا بالنسبة للوزارة التقليدية نظرا لارتباطها المؤسسة الملكية، والتي كانت ترى في حوار انفصاليي الداخل تنازلا عن الوحدة الترابية..

وتابع المتحدث بأن الدبلوماسية المغربية تفرض عليها الظروف البحث عن وسائل جديدة للتعامل مع ملف الصحراء، خاصة الاستماع إلى انفصاليي الداخل، في أفق ترتيب البيت الداخلي للمجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراويين (الكوركاس) المتوقف عن العمل، وهو أحد أهم نقط الخلاف بين القبائل الصحراوية.

واقترح الفاتحي آليات للاشتغال من أجل فك شفرة الورقة الحقوقية؛ استباقا لأي موقف أممي يسير في اتجاه توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، وذلك عبر إيجاد سبل حل وطني عبر مؤسسات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، فضلا عن حتمية تفعيل ''الكوركاس'' وفق مقاربة تشاركية تقييم العضوية على أساس الفعالية لا ''الترضية''، وتوفير آليات العدالة والتوزيع العادل والمتساوي للثروة فيما بين أبناء الصحراء، بعيدا عن سياسات الريع التقليدية.